مباحث النحو

تناولت في هذا الفصل بحث الحدود النحوية عند الرازي، والعوامل والمعمولات، والعلل النحوية، والخلاف النحوي، ومذهب الرازي النحوي. ولا تخفى أهمية هذه الموضوعات في النحو العربي وشموليتها، إذ هي تكاد تغطي معظم مباحث هذا العلم؛ ولذلك سمّيت هذا الفصل بـ (مباحث النحو) من باب تسمية الكل باسم الجزء. وليس أدلَّ على أهميتها من "أنك لا تبعد عن الصواب إذا قلت: إن البحث في النحو في أبوابه الطويلة المختلفة بحث في العلل والعوامل، والأثر الذي تتركه العوامل في آخر الكلمة"،[670] فإذا ضممنا إلى هذا مبحثي الحدود والخلاف النحوي، ظهر لنا أن تسمية هذا الفصل بهذا الاسم مناسبة جداً.

أولاً: الحدود النحوية

الحدّ في اللغة: "الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه: حدود".[671] أما في الاصطلاح فيعرّف بأنه: "الدّال على حقيقة الشيء".[672]

فكأنه إفصاح عن ماهية ذلك الشيء بلفظ موجز، بحيث يتميز المحدود من غيره ولا يشركه في الدلالة. ذلك أن المقصود من الحد "أن ترتسم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة"[673] لذلك الشيء.

([670]) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته: ص8.

(671) اللسان 140/3، مادة (حدد).

(672) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: ص46، وشرح ابن يعيش 18/1.

(673) ابن سينا: الحدود: ص4.

obeikandl.com

وقد لقيت الحدود النحوية قسطاً وافراً من عناية النحاة. فلا تكاد تقع العين على باب من أبواب النحو في كتاب نحوي إلا صدّر بحد لذلك الباب، فكأنّ الحدّ هو المفتاحُ إلى فهمه.

فإذا نظرنا في كتاب سيبويه، وجدنا أنَّ الغالب عليه أن يقتصر في تعريفه للباب بضرب أمثلة له، وأنه في غير موضع يضع حدوداً لطائفة من الأبواب والمصطلحات النحوية.(674) وبعمله هذا "كأنه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفاً جامعاً يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة، وإنْ كان لم يتسع بذلك كما اتسع النحاة بعده".(675)

ثم أخذت فكرة حدّ الأبواب النحوية، وبيان ما يراد بكل مصطلح تتسع لدى النحاة بعد سيبويه، وأخذت هذه الحدود تتسم بالتعقيد والغموض، إذ "هدف النحاة من تعريفاتهم إلى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معرّفات، ووجدوا أنّ تكوين هذه الصورة لايتمّ إلاّ باتباع الأساليب المنطقية".(676) فدخل المنطق في صياغة الحدّ النحوي. وتبارى النحاة في صياغة حدود جامعة لكل باب، على هذا النحو من الفهم والمنهج. حتى إنّ من النحويين من شارك المنطقيين في بعض الحدود، على نحو ما ذهبوا إليه في تحديد الاسم؛ إذ قيل فيه إنّه: "صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان".(677) وقد نقد الزجاجي هذا الحد بقوله:(678) "وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح؛ لأنه يلزم

---

(674) ينظر مثلاً: تعريفه للفعل 12/1، والترخيم 239/2، والاسم الممدود 539/3.
(675) المدارس النحوية: ص164.
(676) تقويم الفكر النحوي: ص128-129.
(677) الإيضاح في علل النحو: ص48.
(678) الإيضاح: ص48.

obeikandl.com

منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو: إنّ، ولكنّ، وما أشبه ذلك".

والذي يعنينا هنا، بيان مدى إسهام الرازي في هذا المجال. وقد تبين لي بعد قراءتي لتفسيره، أنه كان ذا موقف واضح متميز من الحدود التي وضعها سابقوه، فهو يرى أنّ طائفة منها تعوزه قيود أخرى، كي يتميز بدقة من غيره. وهذا ما حمله على وضع حدود جديدة، ولا عجب في هذا فإنه ذو قدم راسخة في الفلسفة والمنطق. وهذه الحدود التي وضعها لا تختلف عن تلك التي وضعها سابقوه اختلاف تضاد؛ لأنّ الحدّ - كما يقول الزجاجي (679) - "لايجوز أنْ يختلف اختلاف تضاد وتنافُر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه"، بل كان هذا الاختلاف يدور حول جعل الحدّ جامعاً مانعاً.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الحدود الواردة في التفسير لا تمثل كل ما تركه الرازي في هذا المجال. إذ إنّ كتابه (المحرر في دقائق النحو) غالبه حدود، (680) ويشعرنا بذلك قوله في المحصول: (681) "واعلم أن في البحث عن ماهية الاسم والفعل والحرف دقائق غامضة، ذكرناها في كتاب: المحرر في دقائق النحو" بل إنّ له كتاباً بعنوان: (الحدود)، (682) إلاّ أنا لا ندري أفي الحدود المنطقية هو، على غرار كتاب الحدود لابن سينا، أم في الحدود النحوية؟

إلاّ أنّ الذي لا شك فيه هو أن هذه الحدود التي أوردها الرازي في تفسيره – على قلّتها نسبياً – ذات فائدة كبيرة؛ لأنها تمثل الصورة الأخيرة التي اختارها لكل منها. إذ إن الحدود التي وردت في كتبه الأولى التي صنفها قبل تفسيره الكبير،

---

(679) الإيضاح: ص46.

(680) ابن قاضي شهبة: طبقات النحاة واللغويين: ص215.

(681) 1: 1: 323.

(682) عيون الأنباء: ص470، والوافي بالوفيات 256/4.

كالمحصول، ولوامع البينات، أصابها شيء من التعديل في تفسيره. وهذا يمثل تغيراً في ماهية الحدّ لدى الرازي كما سنرى.

ولنستعرض الآن الحدود التي وردت في التفسير:

الكلمة:

عرض الرازي حدّين للكلمة، ولكنه رفضهما. أما الأول: فهو حدّ الزمخشري، وهو ما أورده في أول المفصل، (683) بقوله: "الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنىً مفرد بالوضع". ثم نقد عليه هذا الحد قائلاً: (684) "وهذا التعريف ليس بجيد؛ لأن صيغة الماضي كلمة، مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع. فهذا التعريف غلط؛ لأنها دالة على أمرين: حدث وزمان. وكذا القول في أسماء الأفعال كقولنا: مَهْ، وصَهْ. وسبب الغلط؛ أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ، فغلط وجعله صفة للمعنى". فالرازي يرى أنْ نَصِفَ اللفظ بأنه مفرد، لا المعنى. وهذا ما طبقه على حدّه الذي وضعه للكلمة، كما سيأتي.

ولكن لو رجعنا إلى شرح ابن يعيش لنرى ما يقصده الزمخشري من نعته المعنى بصفة الإفراد لوجدناه يقول: (685) "وقوله: (مفرد) فصل ثان، فصله من المركّب، نحو: الرجل، والغلام، ونحوهما مما هو معرّف بالألف واللام؛ فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرّف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة".

وقد اختار ابن عقيل تعريفاً مماثلاً لتعريف الزمخشري للكلمة، إذ قال: (686) "الكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"، ثم وضّح المراد من نعت

---

(683) ص6، وينظر: التفسير الكبير 20/1.
(684) التفسير الكبير 20/1.
(685) 19/1.
(686) شرح ابن عقيل 15/1.

obeikandl.com

المعنى بصفة الإفراد بقوله: (687) "وقولنا: (مفرد) اخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد". وإذا رجعنا إلى الرازي لتقف على مقصوده من وصفه اللفظ بالإفراد وجدناه يقول:(688) "هو الذي «لا يدل شيءٌ من أجزائه على شيءٍ من المعاني ألبتة، وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا: فرس وجمل". ومن هذا يتبين لنا أن المقصود من الحدّين واحد، وأن الخلاف بينهما لفظي. وأما الحد الثاني الذي لم يرتضه الرازي فهو أنّ "الكلمة: صوت مفرد دالّ على معنى بالوضع".(689) ثم نقد هذا الحد؛ لأنه أورد كلمة (صوت) بدل (لفظ) وضعّفه بدليل الأولوية، وهو أن "الصوت جنس بعيد، واللفظ جنس قريب، وإيراد الجنس القريب أولى من الجنس البعيد".(690) وكأن هذا التضعيف أملته عليه الصنعة المنطقية. ثم وضع حداً بديلاً للكلمة، فقال:(691) "الكلمة: هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى". ثم بيّن أنّ هذا الحدّ مكوّن من أربعة قيود، وهي: كونه لفظاً، ومفرداً، ودالاّ، وهو احتراز عن المهملات، والمهمل في الاصطلاح ما لم يُستعمل كـ(ديز)،(692) والقيد الرابع، هو أن دلالته بالاصطلاح. ويلحظ في هذا الحدّ أنه دقيق وواضح، وكأنّه تعديل للحدين السابقين، إذ اجتنب المؤاخذات عليهما في تعريفه هذا.

ولا ينسى الرازي وهو يضع الحدود النحوية أنه أصولي، فتراه يذهب مذهب الأصوليين في الحدود أحياناً، وذلك كما في مسألة دلالة الكلمة، إذ يتابعهم في تحديدها فلا يُفرّق بين الكلمة والكلام.(693)

---

(687) نفسه.
(688) التفسير الكبير 20/1-21.
(689) التفسير الكبير 21/1.
(690) نفسه.
(691) نفسه.
(692) شرح ابن عقيل 15/1.
(693) التفسير الكبير 17/1، وقد اختار ابن مالك هذا الرأي في ألفيته إذ قال:
واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عمّ وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤم

obeikandl.com

وقد ذكرت عند كلامي على مصادره النحوية أنه ردّ على ابن جني؛ لأنه أخذ على الأصوليين عدم تفريقهم بين الكلمة والكلام، ثم انتصر لرأي الأصوليين ذاهباً مذهبهم فيما يرونه من دلالة الكلمة.

إلاّ أنّ رأي الرازي في هذه المسألة حدث بعد أن أصابه التغيير، إذ كان في البدء يؤيد ما ذهب إليه النحاة فيها، يدلّنا على ذلك قوله في كتابه (المحصول):[694] إنّ "كون الكلمة المفردة كلاماً هو قول الأصوليين، والنحاة أجمعوا على فساد ذلك، وقالوا: إنّ لفظ الكلام مخصوص بالجملة المفيدة، ونقلوا أيضاً فيه نصاً عن سيبويه. وقول أهل اللغة في المباحث اللغوية راجح على قول غيرهم". فهو يرى أن قول أهل اللغة في مجال بحثهم راجح على رأي غيرهم؛ ولذا ذهب إليه. حتى إذا صنّف تفسيره الكبير غيّر رأيه فيه، وانتصر لرأي الأصوليين. ولا بد أن ذلك حدث بعد درس لا تعصّب لهم. إذ لو كان تعصباً لذهب إليه من أول مرة في كتابه المهم: (المحصول في علم الأصول).

الاسم:

عرض الرازي أربعة حدود للاسم، ولم يقبلها بل نقدها جميعها، ولم يقتصر عمله على نقدها فحسب، بل وضع البديل المناسب – كما رآه – لها. وهذه الحدود هي:[695]

أ- الاسم: هو الذي يصحّ الإخبار عن معناه. وهذا الحدّ قريب من تحديد الأخفش الأوسط له، فقد قال الزجاجي:[696] "قال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني. يعني ما جاز أنْ يُخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ".

ولكنه عُدّ من المآخذ على الألفية، فقيل: «إنه من أمراضها التي لا دواء لها». همع الهوامع 4/1.

(694) 1: 1: 238.

(695) التفسير الكبير 34/1.

(696) الإيضاح: ص49.

ب- الاسم: هو الذي يصحّ أن يأتي فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً.

ج- الاسم: كلمة تستحق الإعراب في أول الوضع.

د- الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وهو تعريف الزمخشري [697] له. ولم يكن مقصود الرازي عرض كل الحدود النحوية للاسم، إذ إن هناك حدوداً أخرى له غير هذه لم يذكرها، [698] فكأنه اكتفى بعرض عدد منها. والحدُّ الذي جعله بديلاً لهذه الحدود هو أن الاسم: "كلمة دالّة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أنْ يدلّ على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى". [699] ثم شرح القيود التي ارتضاها في هذا الحد، وأجاب عن الإشكالات التي ترد عليها بالتفصيل. [700]

وبالمثل حدث تغير في موقف الرازي في حدّ الاسم، فلو وازنّا بين الحد الذي اختاره في كتابه (لوامع البينات) [701] وهو أنّ الاسم: "لفظة مفردة دالة بالوضع على معنى من غير أن تدلّ على زمانه المعين"، وبين الحد الوارد في التفسير، لوجدنا أنّ ثَمّة فروقاً بينهما، غير أن أظهر فرق بينهما هو استعماله عبارة: "كلمة دالة" بدلاً من: "لفظة مفردة".

الفعل:

ذكر الرازي ثلاثة حدود للفعل، ولكنه لم يقبلها بل رفضها جميعاً وهي: [702]

---

(697) المفصّل: ص6.

(698) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص48-52.

(699) التفسير الكبير 35/1.

(700) نفسه.

(701) ص27.

(702) التفسير الكبير 36/1.

obeikandl.com

أ- حدُّ سيبويه وهو أنّ الفعل: أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء.[703] أو بعبارة أُخرى: إنّ الفعل لفظ أُشتق من المصدر، إلاّ أنه مقترن بزمن، كما يفسره بقية كلام سيبويه:[704] "وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". وقد نقد على سيبويه هذا، بقوله:[705] "وينتقض بلفظ الفاعل والمفعول". ولم يكن الرازي أول من نقد على سيبويه حدّه للفعل، فقد سبقه ابن فارس (ت 395 هـ) بقوله:[706] "يُقال لسيبويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أنّ (ليس، وعسى، ونعم، وبئس) أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر!! فإن قلت: إني حدّدتُ أكثر الفعل وتركت أقلّه، قيل لك: إنّ الحدّ عند النظّار ما لم يَزِدْ المحدود ما ليس له، ولم يُنْقِصْهُ ما هو له".

ب- الفعل: هو الذي أُسند إلى شيء، ولا يُستند إليه شيء. أي: أنْ يقع مسنداً ولا يقع مسنداً إليه. وانتقد[707] هذا الحدّ أيضاً بأنه منقوض بـ (إذا، وكيف).

ج- الفعل: ما دلّ على اقتران حدث بزمان. وهذا حدّ الزمخشري.[708] ونقد[709] على الزمخشري حدّه هذا بأنه كان عليه أنْ يقول: كلمة دالة على اقتران حدث بزمان.

أما الحدّ البديل الذي اختاره فهو أن الفعل: "كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين"[710] .وهو يعني بكلمة المصدر: الحدث. ويلحظ أنّ

---

(703) الكتاب 12/1.
(704) نفسه.
(705) التفسير الكبير 36/1.
(706) الصاحبي في فقه اللغة: ص85.
(707) التفسير الكبير 36/1.
(708) المفصل: ص243.
(709) التفسير الكبير 36/1.
(710) التفسير الكبير 36/1.

هناك فروقاً بين هذا الحدّ، وبين الحدّ الذي جاء في المحصول، [711] وهو أنّ "الفعل: لفظ دال على ثبوت شيء لموضوع غير معين في زمان معين". فقد استبدل (كلمة دالة) بـ (لفظ دال)، وكذلك أثبت في تعريفه الذي في التفسير كلمة (المصدر) بدل كلمة (شيء) التي ذكرها أول مرة في كتابه المحصول، ثم بيّن اختياره لهذه الكلمة، بقوله: [712] "إنما قلنا دالة على ثبوت المصدر، ولم نقل دالة على ثبوت شيء؛ لأن المصدر قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا: ضرب، وقتل، وقد يكون أمراً عدمياً مثل: فَنِيَ، وعدم، فإن مصدرهما: الفناء والعدم". وهذا يعني أن المعدوم عنده لا يسمى شيئاً، ولذلك لم يخترْ لفظة (شيء) هنا.

الحرف:

تعرض حدُّ الحرف الذي وضعه النحاة لنقد الرازي، شأنه في ذلك شأن حدّ الاسم والفعل، ولكن الجديد هنا هو أن الرازي لم يضع حداً بديلاً للحرف في تفسيره، ولعله وضع له حداً في كتابه: المحرر.

فقد عرض لحد الحرف بقوله: [713] "قالوا: الحرف ما جاء لمعنى في غيره"، ثم نقد القائلين به، فقال: [714] "وهذا لفظ مبهم، لأنهم إنْ أرادوا معنى الحرف: أنّ الحرف ما دلّ على معنى، يكون المعنى حاصلاً في غيره، لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفاً، وإنْ أرادوا به أنه الذي دلّ على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى، فهذا ظاهر الفساد، وإنْ أرادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه".

---

(711) 1: 1: 455.

(712) التفسير الكبير 36/1.

(713) التفسير الكبير 39/1.

(714) نفسه.

obeikandl.com

وهذا النقد صحيح، فإن معنى الحرف قد يوجد في الذهن دون أنْ يدخل في تركيب الجملة، فعندما نسمع (هل)، يتحدد في الذهن معنى الاستفهام، وإذا نسمع (ثم) يتحدد العطف ..... وهكذا. وهو الظاهر من تحديد سيبويه للحرف، ويبدو أنّ الرازي مال إليه، فقد جاء في الكتاب: [715] "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم، ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ، ولام الإضافة، ونحوها".

فعرّف الحرف بأنه ما جاء لمعنى، ولم يشترط أنْ يكون هذا المعنى في غيره.

ولعل الرازي تأثر بنقده هذا بأبي علي الفارسي؛ إذ ذهب هذا النحوي إلى أنّ "من زعم أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً؛ لأنها تدل على معانٍ في غيرها".[716]

ونقد ابن يعيش هذا الحدّ للحرف ولم يقبله، ولكن نقده كان من وجهة أخرى، إذ قال:[717] "وقولهم: ما دلّ على معنى في غيره، أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره، إشارة إلى العلة؛ والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها؛ إذ علة الشيء غيره".

وكنا نتمنى لو ذكر الرازي في تفسيره حداً بديلاً للحرف، بعد أن رفض هذا الحدّ؛ لنقف على كيفية تصوره له، وهو النحوي الأصولي؛ إذ إنّ للأصوليين مباحث عميقة في الحرف ودلالته.[718] ويلحظ كذلك أنه لم يعرض للحدود الأخرى التي وضعها النحاة للحرف، كي نحدد تصوره للحرف من خلال موقفه منها. كقولهم:[719] "الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، وقولهم: الحرف ما

---

(715) الكتاب 12/1.

(716) شرح ابن يعيش 3/8.

(717) شرح ابن يعيش 2/8.

(718) البحث النحوي عند الأصوليين: ص199-239.

(719) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص55.

obeikandl.com

لا يستغني عن جملة يقوم بها، وقولهم: الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسغ فيه شيء مما ساغ فيهما. إلى غير ذلك من الحدود أو الأوصاف التي أرادوا أنْ يحدّوا الحرف من خلالها".

ثانياً: العوامل

لقيت نظرية العامل وتطبيقها عناية فائقة من لدن النحاة، يستوي في ذلك المؤيدون لها والمعارضون، لأن المعارض لا يستطيع التخلص من أثرها نهائياً، وخاصة في تعليل الأحكام النحوية وبيانها، وذلك لأن هذه النظرية قد تغلغلت في الكيان النحوي كله، فلا بدّ لكل مرفوع من رافع، ومنصوب من ناصب، ومجرور من جارّ، ومجزوم من جازم. فهي بهذا تمثل العنصر الأساسي في تفكير النحاة؛ لأن عنايتهم كانت منصبة على حركة الحرف الأخير للكلمة، والعامل هو الذي يتحكم بهذه الحركة.

فإذا نظرنا في كتاب سيبويه – الذي يضم آراءه وآراء أستاذه الخليل ومَنْ سبقه – وجدنا أنّ نظرية العامل قد بسطت سلطانها على أبحاث الكتاب، بحيث غَدَت ضرورة في البحث، ومع هذا لم تثقل الكتاب، ولم تجعله مرغوباً عنه؛ لأنها لم تتسربل بثوب المنطق بعد.

ولكنها أصبحت قيداً ثقيلاً فيما بعد، عندما مزجت مباحثها بالمنطق والفلسفة، وأضحت جزءً من الدراسة النحوية، فلا بد لكل من يبحث في النحو أنْ يقف عندها.

إلاّ أنّ هذه النظرية لم تسلم من نقد النحاة لجوانب منها، ومن ثَمّ الثورة على النظرية بأكملها؛ وذلك لإبعادها البحث النحوي عن منهجه السليم، في رأي هؤلاء الثائرين.

فالفراء مثلاً يعجب من العامل المعنوي في المبتدأ، كما يقول بذلك البصريون، فيقول لأبي عمرو الجرمي [720] (ت 225 هـ): "ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل".[721]

إلاّ أنّ الإنكار الشديد لهذه النظرية ظهر بعد ذلك بعدّة قرون على يد نحوي أندلسي هو ابن مضاء القرطبي [722] (ت 592 هـ) الذي أنكر وجود العوامل كلها لفظيّها ومعنويّها، وذكر ذلك في كتابه : (الردّ على النحاة) فقال:[723] "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه: ضرب".

وأود بعد هذه المقدمة الوجيزة عن العامل أن أعرض لمعنى العامل عند النحاة ولتقسيمهم له.

عرّف النحاة العامل بأكثر من تعريف، فقيل: "هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، على حسب اختلاف العوامل".[724]

---

(720) هو أبو عمرو صالح بن إسحق الجرمي النحوي، أخذ النحو عن الأخفش الأوسط، ولقي يونس بن حبيب ولم يلقَ سيبويه. ومن كتبه: كتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، وغير ذلك. ينظر: نزهة الألباء: 143، وبغية الوعاة: 8/2.

(721) نزهة الألباء: ص145.

(722) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، من نحاة الأندلس المشهورين، كان ظاهري المذهب، وعلى اطلاع واسع بالقراءات والحديث، أما مصنفاته فهي: المُشرق في النحو، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان. بغية الوعاة 323/1.

(723) الردّ على النحاة: ص85.

(724) شرح المقدمة المحسبة 344/2.

obeikandl.com

وقيل: هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".[725] وهما متقاربان.

وقسّم النحاة العامل إلى: لفظي ومعنوي؛ وذلك "ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم".[726] ثم بحثوا بعد ذلك في أصالة هذين العاملين (أعني اللفظي والمعنوي)، فوجدوا أن "اللفظي هو الأصل؛ لأنه الأقوى، إذ كان محسوساً، لأنه يُدرك بالسمع، والمعنوي دونه؛ لأنه معقول مُستنبط لا محسوس؛ ولهذا قلّ وجوده"[727] أو بعبارة أخرى: إنّ المعنوي مجرد يُدرك إدراكاً ذهنياً لا إدراكاً حسياً، ومن هنا كان أخفى وأدقّ وأقلّ. ثم قسّموا العامل اللفظي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. وبيّنوا أن هذه العوامل ليست متساوية في العمل، فالفعل أقوى من الحرف والاسم؛ "لأنه يمكن أن يُدلّ به على أنه عامل في كل موضع يقع فيه، وليس ذلك في الاسم"[728]

أما العامل المعنوي فهو كما عرّفه الجرجاني:[729] بأنه "الذي لا يكون للّسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب". ومراده من القلب: الذهن، إذ هو أحد معاني القلب في اللغة.[730] والعوامل المعنوية هي: عامل الرفع في المبتدأ، وعامل الرفع في الفعل المضارع، والخلاف عند الكوفيين، وعامل الصفة عند

---

(725) الجرجاني: التعريفات: ص78.
(726) الخصائص 109/1.
(727) ابن الخشاب: المرتجل: ص114.
(728) الرمّاني: الحدود: ص71. ونشرت هذه الرسالة مع رسالة منازل الحروف.
(729) التعريفات: ص78.
(730) اللسان 687/1، مادة (قلب).

obeikandl.com

الأخفش الأوسط، [731] و(القصد إليه) عند ابن الطراوة. [732] وهو يشمل عنده ما عدّه النحاة مفعولاً مقدماً، ومنصوباً على الاشتغال، أو ما يقصد إلى ذكره من غير حاجة إلى الإخبار عنه أو تسليط عامل لفظي عليه، مثل: (سبحان الله). [733]

أما الرازي فذهب إلى القول بوجود العوامل، متابعاً في ذلك جمهور النحاة. وقد انتشرت مباحث العامل في تفسيره، فلكل معمول عامل. وهي إما أن تكون لفظية أو معنوية، ومذكورة أو محذوفة، أي: ظاهرة أو مقدّرة.وهي مع ذلك متنوعة: فعلية، واسمية، وحرفيّة.

ومع أنّ هذه النظرية لقيت قسطاً من عناية الرازي، إلاّ أنه مع ذلك حاول التخلص من بعض ما تفرضه من سيطرة على منهج الدراسة النحوية، إذ يبدو مقتصداً في القول بتقدير العوامل، ذاهباً إلى الاكتفاء بالظاهر من الكلام، ويتجلى هذا بوضوح في ذهابه إلى عدم تقدير فعل مضمر في النداء، خلافاً لما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهابه إلى عدم تعلق الظرف الواقع خبراً بمضمر، وذلك بجعله الظرف هو الخبر. وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على آرائه النحوية إنْ شاء الله.

وقد أجمل الرازي فهمه للعامل وعمله بأنه: "لا معنى للعامل إلاّ الأمر الدال على استحقاق هذه الحركات" [734] فكأنه يحدّ العامل بهذا من خلال بيان تأثيره في الكلام.

---

(731) المرتجل: ص115.

(732) هو سليمان بن محمد بن عبدالله السّبائي المالقي، من نحاة الأندلس، له آراء نحوية تفرد بها. من كتبه: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى. توفي سنة 528هـ. ينظر: بغية الوعاة 602/1.

(733) محمد البنا: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو: ص74-75.

(734) التفسير الكبير 99/1-100.

obeikandl.com

والأصل عنده "تقديم العامل على المعمول"،[735] فالعامل لكونه مؤثراً لا بد له أن يسبق المعمول؛ لأن المعمول متأثر به فهو متأخر عنه.

ولم يكن بحث الرازي لمسألة العامل بمعزل عن فهمه للآيات القرآنية، بل كان للنظم القرآني دوره في تقدير العامل وتحديده، ففي تفسيره لقوله تعالى: (لِيُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطلَ ولو كَرِهَ المجرمون، إذ تستغيثونَ رَبَّكم فاستجابَ لكم أني مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكةِ مُردِفين)[736] قال:[737] "يجوز أن يكون العامل في (إذ) هو قوله: (ويبطل الباطل) فتكون الآية متصلة بما قبلها، ويجوز أن تكون الآية مستأنفة على تقدير: واذكروا إذ تستغيثون". وهو يعمد إلى تحليل النصوص القرآنية لبيان ماهية العامل وصورته وعمله. وها هي أمثلة على ذلك:

العوامل اللفظية:

لم أقف على إشارة صريحة في تفسير الرازي إلى تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية، أو الكلام على كل نوع منها بصورة مفردة، وإنما يدرك ذلك من خلال تقديره لها، وسأعرض لعدد من النصوص لبيان طريقة بحثه للعامل.

ويلحظ أن عنايته بالعامل اللفظي وخاصة المظهر منه، كانت أكثر ما تكون عندما يقع الاختلاف في تحديده، كما في هذين المثالين:

عند تفسيره لقوله تعالى: (إذا وقعتِ الواقعةُ ليسَ لوقعتِها كاذبةٌ خافضةٌ رافعةٌ)،[738] تساءل عن العامل في (إذا) ثم أجاب بقوله:[739] "نقول فيه ثلاثة أوجه: أحدها: فعل متقدم يجعل (إذا) مفعولاً به لا ظرفاً، وهو:

---

(735) التفسير الكبير 226/28.
(736) الأنفال: 8-9.
(737) التفسير الكبير 129/15.
(738) الواقعة: 1-3.
(739) التفسير الكبير 140/29.

obeikandl.com

اذكُـر، كأنـه قـال: اذكـر القيامـة. (ثانيهـا): العامـل فيهـا (لـيس لوقعتهـا كاذبة)، كما تقول: يوم الخميس ليس لي شغل. (ثالثها): يخفض قوم ويرفع قوم، وقد دلّ عليه (خافضة رافعة). وقيل: العامل فيها قوله: (وأصحابُ الميمنةِ ما أصحابُ الميمنةِ)[740] أي: في يوم وقوع الواقعة". ويلحظ أنه أورد القول الأخير بصيغة التضعيف (قيل)، فكأنه لا يرتضيه؛ ولهذا لم يعدّه قولاً رابعاً.

وعند تفسيره لقوله تعالى: (فاذكُروا اللّهَ كذِكرِكم آباءَكم او أشدَّ ذِكراً)[741] قال:[742] "عامل الإعراب في (أشدّ) قيل: الكاف فيكون موضعه جراً. وقيل: (اذكروا) فيكون موضعه نصباً، والتقدير: اذكروا الله مثل ذكركم آباءكم، واذكروه أشدَّ ذكراً من آبائكم".

وهناك مواضع أسهب القول فيها في تقصّي العامل، وذكر الاحتمالات في تعيينه وتقديره، كما حدث في بحثه عن العامل في (إذ) في قوله تعالى: (إذ جعلَ الذين كفروا في قلوبهم الحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الجاهِلِيَّةِ)[743] مما لا مجال لذكره.[744] وقد يكون العامل اللفظي مضمراً أو محذوفاً، ففي تفسيره لقوله تعالى: (ورُسُلاً قد قصصْناهم عليهَ من قبلُ)[745] قال:[746] "اعلم أنه انتصب قوله (رسلاً) بمضمر يفسره قوله: (قد قصصناهم عليك)". وعند تفسيره لقوله تعالى: (فإنْ خِفتُمْ فرِجالاً أو رُكباناً)[747] قال:[748] "(رجالاً) نصب

---

(740) الواقعة: 8.
(741) البقرة: 200.
(742) التفسير الكبير 186/5.
(743) الفتح: 26.
(744) التفسير الكبير 101/28، وينظر: 15/8.
(745) النساء: 164.
(746) التفسير الكبير 109/11.
(747) البقرة: 239.

على الحال، والعامل فيه محذوف، والتقدير: فصلّوا رجالاً أو ركباناً"، مستمداً هذا التقدير من الأمر بالصلاة المتقدم في الآية التي قبلها مباشرة. وقد يذكر الرازي عاملاً لفظياً، ولكنه مؤول بلفظ آخر يتضمن معناه ويكون هو العامل. وهو يعمد إلى التحليل لبيان ذلك، ويمكن أن نلحظ هذا من خلال الأمثلة الآتية: ففي تفسيره لقوله تعالى: (ولا لِيَهْدِيَهُم طريقاً إلاّ طريقَ جهنَّمَ خالدينَ فيها أبداً)(749) قال:(750) "انتصب (خالدين) على الحال، والعامل فيه معنى (لا ليهديهم)، لأنه بمنزلة نعاقبهم خالدين". فجعل عامل الحال هنا ما تضمنه قوله: (لا ليهديهم) من معنى العقاب، وفي تفسيره لقوله تعالى: (يومَ يسمعونَ الصيحةَ بالحقِّ ذلكَ يومُ الخروجِ إنّا نحنُ نُحيي ونُميتُ وإلينا المصيرُ، يومَ تَشَقَّقُ الأرضُ عنهم سِراعاً)(751) قال:(752) "وقوله تعالى: (يومَ تشقَّقُ الأرضُ عنهم سِراعاً) العامل فيه هو ما في قوله: (يوم الخروج)من الفعل، أي: يخرجون (يوم تشقَّق الأرض عنهم سِراعاً)"، أو بعبارة أخرى: إن المتضايفين (يوم الخروج) قد ضمّنا معنى فعل هو: (يخرجون)، وهذا الفعل هو العامل في ظرف الزمان (يوم). وفي تفسيره لقوله تعالى: (فإذا نُقِرَ في الناقورِ فذلك يومَئذٍ يومٌ عسيرٌ)(753) قال:(754) "العامل في قوله: (فإذا نقر) هو المعنى الذي دلّ عليه قوله (يوم عسير)، والتقدير: إذا نُقر في الناقورِ عَسُرَ الأمر وصَعُبَ". ومراده من ذلك بيان ناصب (إذا) الذي هو ظرف لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه

---

(748) التفسير الكبير 154/6.
(749) النساء: 168-169.
(750) التفسير الكبير 113/11.
(751) ق: 42-44.
(752) التفسير الكبير 190/28.
(753) المدثر: 8-9.
(754) التفسير الكبير 197/30.

منصوب بجوابه، فأوّل عبارة (يوم عسير) بالفعل (عَسُرَ) وعدّه العامل في نصب هذا الظرف.

العوامل المعنوية:

سبق الكلام على العامل المعنوي وبيان أقسامه، وسأبيّن هنا ما ذكره الرازي من هذه العوامل. فهو يذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، موافقاً في ذلك البصريين.(755) ففي تفسيره لقوله تعالى: (قُلْ أرأيتُم إنْ أخذَ اللّهُ سمْعَكم وأبصارَكم وختمَ على قلوبكم مَنْ إلهٌ غيرُ اللّهِ يأتيكمْ به)(756) قال: (757) "قوله: (مَن إلهٌ غيرُ اللّه)، (مَنْ) رُفِع بالابتداء، وخبره (إلهٌ) و (غيرُ) صفة له". وفي تفسيره لقوله تعالى: (والسابقونَ الأوّلونَ من المهاجرينَ والأنصارِ)(758) قال:(759) "قوله: (والسابقون) مرتفع بالابتداء". وفي تفسيره لقوله تعالى: (لِنعلمَ أيُّ الحزبينِ أحصى لِما لبثوا أمَداً)(760) قال:(761) "(أيُّ) رفع بالابتداء، و(أحصى) خبره، وهذه الجملة بمجموعها متعلّق العلم".

وفي تفسيره لقوله تعالى: (قُلوبٌ يومَئذٍ واجِفَةٌ)(762) قال:(763) "(قلوبٌ) مرفوعة بالابتداء". وقبل الانتهاء من موضوع العامل، لا بد من الإشارة إلى مسألة، وهي أنّ الرازي قد يستقي طرقاً استدلالية من كبار النحاة في

---

(755) الإنصاف: 44/1.
(756) الأنعام: 46.
(757) التفسير الكبير 227/12.
(758) التوبة: 100.
(759) التفسير الكبير 172/16.
(760) الكهف: 12.
(761) التفسير الكبير 84/21.
(762) النازعات: 8.
(763) التفسير الكبير 35/31.

البحث عن العامل فهو مثلاً ينقل عن أبي على الفارسي الاستدلال بالسبر والتقسيم [764] في إيجاد العامل. ففي تفسيره لقوله تعالى: (أنْ كانَ ذا مالٍ وبنينَ إذا تُتلى عليهِ آياتُنا قالَ أساطيرُ الأوّلينَ)[765] قال: [766] "قال أبوعلي الفارسي: العامل في قوله: (أنْ كانَ) إما أن يكون هو قوله: (تُتلى)، أو قوله: (قال)، أو شيئاً ثالثاً. والأول باطل؛ لأن (تتلى) قد أضيفت (إذا) إليه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله ..... ولا يجوز أن يعمل فيه أيضاً (قال)؛ لأن (قال) جواب (إذا)، وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جوابٌ له، ولا يتقدم عليه. ولما بطل هذان القسمان علمنا أن العامل فيه شيء ثالث دلّ ما في الكلام عليه، وذلك هو: يجحد، أو يكفر، أو يمسك عن قبول الحق، أو نحو ذلك". وهذا يعني أنه جعل العامل في هذه العبارة: (أنْ كان) هو معنى قوله تعالى: (قال أساطير الأولين)؛ لأن هذا الكلام يؤول إلى الجحد والإعراض عن الحق.

ثالثاً: العلل النحوية

المراد بالعلة النحوية: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه".[767] وقد تبارى النحاة في هذا المجال، فكان كل واحد منهم يُعمل فِكْرَهُ ليستنبط تعليلاً جديداً يبرهن به على مقدرته في هذا الميدان. وكان الرازي ممّن جرى في هذا الميدان الفسيح فكان لا بد والحال هذه من بيان عنايته بالتعليل.

---

(764) هو: «أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه». الاقتراح: ص140.

(765) القلم: 14-15.

(766) التفسير الكبير 85/30.

(767) الحلواني: أصول النحو العربي: ص108.

obeikandl.com

وسأقدّم لذلك بكلمة عن نشأة التعليل، وأسبابه، وتطوره.

تروي لنا المصادر [768] أنّ أبا عمرو بن العلاء، قال: "سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أ تقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة". فاسترعت هذه الرواية انتباه ابن جني، فعلّق عليها قائلاً: "أفتراكَ تريد من أبي عمرٍو وطبقته وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا، أنْ يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك، ووقفهم على سمته وأمه؟!" فابن جني يرى أنّ عناية النحاة الأوائل بالتعليل مسألة طبيعية، طالما أن التعليل فطرة إنسانية يلجأ إليها المتكلم لبيان مقصده. فلا غرابة أن يُعنى النحاة بالعلة وبيانها. وتُحدثنا المصادر أنّ عبدالله بن أبي اسحق الحضرمي (ت 117هـ) كان "أوّل مَنْ علل النحو". [769] وسئل الخليل عن العلل التي يعتل بها أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: [770] "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل عنها. واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ .... فإن سَنَحَ لغيري علة لما عللته من النحو هو أليَق بما ذكرته بالمعلول، فليأتِ به".

فهذا يدلنا على أنّ النحاة عُنوا منذ البداية بمبدأ العلّيّة وعدّوه من عمل النحوي. وكلام الخليل يحمل في مضمونه دعوة النحاة للتحري عن علل النحو، وإيثار ما هو أقرب منها إلى عليّة الظاهرة النحوية.

---

(768) الخصائص 249/1.
(769) نزهة الألباء: ص18.
(770) الإيضاح في علل النحو: ص66.

obeikandl.com

ثم مرّت العلل النحوية بمرحلة من التطور أضحت بعدها ذات تأثير مباشر في القواعد النحوية، بعد أن كان هدفها التسويغ.(771)

فأصبح النحويُّ مطالباً بأن يعلل كلَّ حكم، حتى قيل: "إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم، قال: هذا تعبدي، وإذا عجز عنه النحوي قال: هذا مسموع".(772)

واصطبغت علل النحو بالصبغة المنطقية ممّا حدا بشيوخ النحو المتأخرين أنْ يصرفوا طلابهم عن هذا النوع من العلل. فيحدثنا أبو حيان الأندلسي عن ذلك بقوله:(773) "كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إياكم وتعاليل الرمانيّ والورّاق ونظرائهما". إذ كان الرمانيّ يمزج النحو بالفلسفة والمنطق، حتى قال أبو علي الفارسي:(774) "إنْ كان النحو ما يقوله الرمانيّ فليس معنا منه شيء، وإنْ كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء".

وبذلك اصطبغت تعليلات النحاة بثقافاتهم فكان كل واحد منهم يحاول عكس ثقافته الفلسفية، أو الكلامية، أو الفقهية، على علله النحوية.(775)

إلا أن العلل التي اصطبغت بالسمة الكلامية هي التي سادت لدى النحاة الحاذقين يقول ابن جني:(776) "اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حُذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين".

---

(771) أُصول التفكير النحوي: ص164.
(772) الاقتراح: ص113.
(773) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ص229.
(774) بغية الوعاة 181/2.
(775) تنظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الإيضاح: ص.ح.
(776) الخصائص 48/1.

obeikandl.com

وسعى النحاة إلى تقسيم العلل، فهي عند الزجاجي (ت 337 هـ) على ثلاثة أضرب: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية.[777]

ويُراد بها على الترتيب: العلل الأوائل والثواني والثوالث.

في حين نجدها عند علي بن عيسى الرمانيّ (ت 384 هـ) ستة أنواع وهي: العلة القياسية، والحكمية، والضرورية، والوضعية، والصحيحة، والفاسدة.[778] وجاء السيوطي (ت911 هـ) فعدّها علتين: البسيطة، والمركبة.[779] وهذا ليس حصراً لها فيما يبدو، ولكنه تقسيم آخر ارتآه.

وقد أدّى سلطان التعليل والمبالغة فيه إلى الدعوة للخروج عليه، فابن مضاء القرطبي[780] يدعو إلى أنْ "يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لِمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يُقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر".

ويُعيب أبو حيان الأندلسي على النحاة ولعهم بالتعليل فيقول:[781] "والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح، لكان أجدى وأنفع".

ويحقُّ لنا التساؤل عن سر العناية الكبيرة التي يوليها النحاة لمسألة العلة؟ ولعل من الأسباب القوية لهذه العناية - كما ذهب إلى ذلك بعضهم - : أن التعليل منبثق عن فكرة التوقيف في نشأة اللغة، على نحو ما نجد في كلام صاحب

---

(777) الإيضاح: ص64.
(778) الحدود: ص84-85.
(779) الاقتراح: ص123.
(780) الرد على النحاة: ص151.
(781) منهج السالك: ص230.

المستوفى [782] إذ ذهب إلى "أنّ هذه الأوضاع والصيغ، التي في أيدينا اليوم، وإنْ كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوقيف ..... فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال ما من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجل، تطلَّبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب"[783] ونودُّ بعد هذا أن نتبين موقف الرازي من العلل:

لا يختلف موقف الرازي من العلة عن موقف أيّ نحوي آخر، فقد بحث موضوعها من جوانبه المختلفة، إلاّ أنه صبغه بصبغة فلسفية نابعة من ثقافته المنطقية والفلسفية، ويمكن التعرّف على موقفه من العلل من خلال النظر في المسائل الآتية:

أ- طبيعة العلة النحوية ومسلكها: تكلم الرازي على طبيعة العلة النحوية، فذكر أنها لا توجب الاطراد، ونقل الإجماع على ذلك، فقال:[784] "إن المحققين من النحويين اتفقوا على أن العلل لا توجب الاطراد، ألا ترى أنا إذا قلنا: الفاعلية توجب الرفع لزمنا أنْ نحكم بحصول الرفع في جميع المواضع، كقولك: جاء هؤلاء، وضربني هذا بل نقول: القياس ذلك فيعمل به، إلاّ إذا عارضه نص".

ويلحظ أن الرازي قد يستند إلى أحد مسالك العلة للوصول إليها، ومسالك العلة ثمانية، كما عدّها السيوطي في الاقتراح، وهي:[785] الإجماع، والنصّ، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة أو (الإخالة)، وقياس الشبه، وقياس الطرد،

---

(782) وهو أبو سعد كمال الدين على بن مسعود بن محمود الفرخان، وقيل: (الفرغاني) صاحب المستوفى في النحو، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه. ينظر: بغية الوعاة 206/2، وكشف الظنون 1675/2.

(783) المستوفى في النحو: ص7، وينظر الاقتراح: ص112.

(784) التفسير الكبير 105/12-106.

(785) الاقتراح: ص137.

وإلغاء الفارق. فهو مثلاً يستند إلى السبر والتقسيم في تعليل سبب كون (أنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، إذ يقول:(786) "إنّها لمّا صارت عاملة فإما أنْ ترفع المبتدأ والخبر معاً، أو تنصبهما معاً، أو ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وبالعكس".

ثم أبطل الاحتمال الأول بقوله:(787) "والأول باطل، لأن المبتدأ والخبر كانا قبل دخول (إنّ) عليهما مرفوعين، فلو بقيا كذلك بعد دخولها عليهما لما ظهر له(788) أثر البتة، ولأنها أُعطيت عمل الفعل، والفعل لا يرفع الاسمين، فلا معنى للاشتراك، والفرع لا يكون أقوى من الأصل".

وأبطل الاحتمال الثاني بقوله: "والقسم الثاني أيضاً باطل؛ لأنّ هذا أيضاً مخالف لعمل الفعل، لأن الفعل لا ينصب شيئاً مع خلوّه عمّا يرفعه". ثم أبطل الاحتمال الثالث بقوله: "والقسم الثالث أيضاً باطل، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، فإن الفعل يكون عمله في الفاعل أولاً بالرفع ثم في المفعول بالنصب، فلو جُعل الحرف ههنا كذلك، لحصلت التسوية بين الأصل والفرع". ثم قال: "ولما بطلت الأقسام الثلاثة تعيّن القسم الرابع وهو: أنها تنصب الاسم وترفع الخبر".

ب- علة تباين الحركات: فهو يبحث مثلاً عن علة رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، فيقدم لذلك ثلاثة تعليلات، الأول: "إنّ الفاعل واحد والمفعول أشياء كثيرة ..... فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب، ولما قلَّ الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع، حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال".(789)

---

(786) التفسير الكبير 35/2، وينظر 78/22.

(787) نفسه.

(788) أعاد الضمير على (إنّ) بصيغة المذكر على تقدير الحرف، أو لعلها تحريف لكلمة (لها).

(789) التفسير الكبير 53/1.

obeikandl.com

وينزع إلى التعليل الفلسفي الصريح في تعليله الثاني فيربط بين الحركات الإعرابية ودرجات قوة الموجودات في الكون، فيجعل للحركات صفة الظواهر الكونية، فيقول: (790) "مراتب الموجودات ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة المضاف إليه".

ثم يقسم الحركات على ثلاثة أقسام قائلاً: (791) "والحركات أيضاً ثلاثة: أقواها الضمة، وأضعفها الفتحة، وأوسطها الكسرة. فألحقوا كل نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجرّ الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام".

ويقدم بعد ذلك تعليلاً ثالثاً عن سبب رفع الفاعل ونصب المفعول فيقول: (792) "الفاعل مقدّم على المفعول، لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول. فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية، فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس، وجعلوا اخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك".

ج- علة موضع الحركة وصورتها: عرض الرازي لتعليلات تتعلق بالحركات الإعرابية من حيث موضعُها وصورها كمجيئها في صورة دون أخرى، نازعاً في طائفة منها منزعاً فلسفياً واضحاً، فهو مثلاً يعلل سبب اختصاص الإعراب بالحرف الأخير من الكلمة بوجهين: (793) "الأول: أنّ الأحوال العارضة للذات لا توجد إلاّ بعد وجود الذات، واللفظ لا يوجد إلاّ بعد وجود الحرف الأخير منه، فوجب أنْ

---

(790) التفسير الكبير 53/1.

(791) نفسه.

(792) نفسه.

(793) التفسير الكبير 45/1.

obeikandl.com

تكون العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلاّ بعد تمام الكلمة. الثاني: أنّ اختلاف حال الحرف الأول والثاني من الكلمة للدلالة على اختلاف أوزان الكلمة، فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلاّ الحرف الأخير من الكلمة".

فالأثر الفلسفي واضح في الوجه الأول، إذ فيه كلام على العرض والجوهر والعلاقة التي بينهما. وكان الزجاجي (794) قد عقد باباً لهذه المسألة بعنوان "القول في الإعراب لِمَ وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه"، عرض فيه لأقوال عدد من النحاة في هذه المسألة. وعلل الرازي سبب بناء الظرف المقطوع عن الإضافة، وسبب اختيار الضمّ له دون غيره من أحوال البناء، فقال: (795) "أما البناء فلتضمنه الإضافة، وأما على الضمة، فلأنها لو بُنيت على الفتحة لكان قد أثبت فيه ما يستحقه بالإعراب، من حيث إنها ظروف زمان فتستحق النصب، والفتح مثله، ولو بُنيت على الكسر لكان الأمر على ما يقتضيه الإعراب وهو الجر بالجار، فبُني على ما يخالف حالتي إعرابها". ويقصد بقوله: (أما البناء فلتضمنه الإضافة): أن هذه الظروف برغم كونها مقطوعة، إلا أنه يُراد بها معنى الإضافة، فكأنها قد ضُمّنت الإضافة. وقد أجمل الرازي العلة هنا واختصرها، يدلنا على ذلك ما ذكره ابن يعيش الذي فصّلها بقوله: (796) "أما بناؤها، فلأن هذه الظروف حقّها أنْ تكون مضافة، لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلاّ بالإضافة ..... فلما حُذف ما أضيفت إليه مع إرادته، واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفُهِم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحذف، صارت بمنزلة بعض الاسم، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعضُ الاسم مبني لا يستحق الإعراب".

---

(794) الإيضاح: ص76.

(795) التفسير الكبير 23/29، وينظر 96/25.

(796) شرح ابن يعيش 86/4.

obeikandl.com

وتمتاز تعليلات الرازي بالدّقة، وإصابة الواقع، والإقناع، فهو مثلاً يعلل سبب كسر الفعل عند التقاء الساكنين بقوله: (797) "إنما وجب التحريك وعُيّن الكسر في الفعل لشبهة تحرك الإعراب، لأن الفعل محل يرد عليه الرفع والنصب ولا يوجد فيه الجر، فاختيرت الكسرة التي لا يخفى على أحد أنها ليست بجرّ، لأن الفعل لا يجوز فيه الجرّ، ولو فتح لاشتبه بالنصب".

فهو يعلل اختيار الكسر (لشبهِ تحرك الإعراب)، وهذا التعليل كسابقه قائم على ملاحظة الأحوال الإعرابية، فهو يلحظ أنّ الفعل لا يُجرّ، ولذا اختيرت الكسرة له كي يُعلم أنها حالة بنائية وليست إعرابية، ولا يُعلم ذلك لو أنها كانت فتحة أو ضمة، إذ تلتبس إذ ذاك بحالة الإعراب.

ومن تعليلاته التي تتعلق بالحالة الإعرابية ما ذكره في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسِكم وأرجلِكم)(798) بجر الأرجل، فذهب إلى أنّ هذه القراءة لا تُحمل على الكسر على الجوار، معللاً ذلك بعدم أمن الالتباس، لأن "الكسر إنما يُصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما في قوله: جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ. فإن من المعلوم بالضرورة أن الخَرِبَ لا يكون نعتاً للضبِّ بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل"(799) وكذلك نجده يُعلل سبب نصب الممنوع من الصرف بالفتحة بقوله: (800) "النصب (أولى)(801) الحركات، لأنا رأينا أن النصب حُمِل على الجرّ في التثنية والجمع السالم، فلزم هنا حمل الجرّ على النصب تحقيقاً

---

(797) التفسير الكبير 148/28.

(798) المائدة: 6، والكسر قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة: ص242.

(799) التفسير الكبير 161/11.

(800) التفسير الكبير 51/1، وينظر: ابن الأنباري: أسرار العربية: ص309.

(801) في الأصل (أول).

obeikandl.com

للمعارضة". فهو يعلل بالأولوية، ويربط بين حالة النصب في الممنوع من الصرف وبين حالة النصب في التثنية والجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث، فكما أن نصب هذين محمول على الجرّ فيهما، فلذلك في الممنوع من الصرف لزم حمل الجر على النصب للمعارضة. ويُعلل سبب منع الاسم غير المصروف من التنوين والجرّ بأن "التنوين يدل على كمال حال الاسم، فإذا ضَعُفَ الاسم بحسب حصول هذه الفرعية[802] أُزيل عنه ما دلّ على كمال حاله. وأما الجرّ فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب، وأما الجر فغير حاصل فيه، فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل لا جرم سُلِبَ عنها الجرّ الذي هو من خواص الأسماء".[803]

د- تعليل عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً: يربط الرازي عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً بزمن حدوثه، ويجعل ذلك هو العلة في عدم عمله، فيقول:[804] "والسبب أن الفعل إذا وجد فلا تجدد له في الاستقبال، ولا تحقق له في الحال، فهو عدم، وضَعُفَ عن أنْ يعمل. وأما الحال وما يتوقع، فله وجود فيُمكن إعماله".

هـ- تعليل عمل الأداة: عرض الرازي لعلة عمل بعض الأدوات، فتساءل في وقوفه عند قوله تعالى: (إنما المؤمنونَ إخوةٌ فأصلِحوا بينَ أخَوَيْكم)[805] عن سبب كفّ (ما) لقسم من الأدوات عن العمل دون القسم الآخر.

ثم أجاب[806] عن هذا السؤال بأن الأداة التي يكون الكلام بعدها تاماً، ولا يضرُّ حذفها، تكفها (ما) عن العمل، مثل: ربّ، وإنّ. وأمّا الأداة التي لا يكون

---

(802) يقصد بذلك حصول مشابهة الاسم للفعل.

(803) التفسير الكبير 50/1.

(804) التفسير الكبير 4/29.

(805) الحجرات: 10.

(806) التفسير الكبير 130/28.

الكلام بعدها تاماً إلاّ بوجودها، فلا تكفها (ما) عن العمل، مثل الباء في قوله تعالى: (فبما رحمةٍ من اللّهِ لِنْتَ لهم).[807]

وعلل سبب جزم (لَمْ، ولَمّا) للفعل دون غيرهما من حروف النفي، بالتغير الزمني الذي يُحدثانه فيه، فيقول:[808] "لم، ولما، يفعلان بالفعل ما لا يفعل به غيرهما، فإنهما يغيران معناه من الاستقبال إلى المُضيّ، تقول: لم يؤمن أمس وآمن اليوم، ولا تقول: لا يؤمن أمس. فلما فعلا بالفعل ما لم يفعل به غيرهما جُزِمَ بهما".

وبهذا يتبين لنا أن للرازي جهداً في ميدان التعليل النحوي تُميزه روحٌ فلسفية، ودقة ملاحظة، ومقدرةٌ واضحة على الجري في هذا الميدان.

رابعاً: الخلاف النحوي

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين:

اتبع النحاة البصريون منهجاً واضحاً في تقعيد القواعد، وخالفهم الكوفيون في ذلك، فكان لكل مدرسة منهجها الخاص الذي اتبعته في التنظير النحوي. ولعل أظهر صور الخلاف في ذلك ما يتعلق بالسماع والقياس، فقد توسع الكوفيون في السماع واعتدّوا بكل ما جاء عن العرب، حتى قيل: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول: جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين".[809] فقلَّ القياس عندهم نتيجة لذلك. في حين اعتمد البصريون على القياس بشكل واسع، فهدروا إزاء ذلك ما لم يصل إلى حدِّ الكثرة من المسموع. ولا شك أن منهج البصريين عموماً هو الأسلم،

---

(807) آل عمران: 159.

(808) التفسير الكبير 141/28، وينظر: أسرار العربية: ص333.

(809) الاقتراح: ص202.

obeikandl.com

وينقل السيوطي في ذلك إجماع النحاة الذين خَلَفوا المدرستين، فيقول:[810] "اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية".

ولكن هذا القول لا ينبغي أنْ يؤخذ على إطلاقه، إذ نجد منهج الكوفيين أحياناً هو الأسلم، وخاصة فيما يتعلق بأحكام نحوية لها ما يعضدها من القراءات القرآنية، مثل: العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر، والفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وغير ذلك مما لا يجيزه البصريون. ولا شك في أن البصريين مؤاخذون على هذا الموقف، ومن هنا فإني لا أوافق على ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين بقوله:[811] "ما زال ثمة من العلماء والدارسين من يُفضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري، وخاصة في موضوع الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي. ولعل النزعة الدينية والتعصب لهذين المصدرين هما الحافز لاتخاذ مثل هذا الموقف والالتزام به، مع أن النزعة الدينية يجب أنْ تكون بعيدة عن هذه الأمور العلمية".

أقول: لا أرى ما يذهب إليه هذا الباحث المعاصر، إذ لا أدري كيف يكون ترجيح الأحكام النحوية التي تعضدها القراءات القرآنية والسنة النبوية تعصباً ينافي المذهب العلمي! ويحقُّ لي التساؤل هنا: أما كان القرآن الكريم هو السبب في نشأة الدراسات اللغوية بعامة؟ فإن كان كذلك، فكيف يكون استقاء الأحكام النحوية منه تعصباً؟! ثم ألم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد؟ فإن سلمنا بذلك، فهل نُسمّي الاحتجاج بحديثه الشريف تعصباً؟!

---

(810) الاقتراح: ص201-202.

(811) جميل علوش: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص238.

إن القرآن الكريم بلا خلاف كتاب العربية الأكبر، [812] مثلما هو كتاب الإسلام الأكبر، فعلينا جعله وقراءاته المصدر الأول للتقعيد النحوي، دون الالتفات إلى أي كلام آخر؛ لأنه مهما كان فصيحاً فهو لا يرقى إلى درجة فصاحة كلام الله تعالى. والخلاف بين المدرستين تمخّض عن اختلاف في عدد من المسائل النحوية، فأضحى النحوي الذي يأخذ بآراء البصريين ومصطلحاتهم يسمى بصرياً، والذي يلتزم آراء الكوفيين ومصطلحاتهم يُسمّى كوفياً. ثم أخذ النحاة بعد ذلك ينتقون من مسائل الخلاف ما يترجح عندهم، من دون النظر إلى موافقة هذه المدرسة أو تلك. وسُمّيت هذه المدرسة المنتقية بالمدرسة البغدادية.[813] ولا بد لي من وقفة عند طائفة من المسائل الخلافية التي عني بها الرازي في تفسيره ليتبين موقفه منها. وسأبدأ بالمسائل التي وافق فيها البصريين، فالتي وافق فيها الكوفيين، ثم المسائل التي لم يتخذ فيها موقفاً مرجحاً، بل اكتفى بعرضها.

أ- **مع البصريين:** وافق الرازي البصريين في طائفة من المسائل هي:

1. ذهب إلى أن وضع الأسماء سابق على وضع الأفعال، وأن الفعل فرع على المصدر. في حين عكس الكوفيون ذلك. [814]
2. ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، إذ قال: [815] "المستحقُّ للإعراب بالوضع الأول هو الأسماء"، وقال: [816] "الأصل في الفعل

(812) أمين الخولي: مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ص302.

(813) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي 221/2، وأحمد أمين: ضحى الإسلام 298/2، والمدارس النحوية: ص245.

(814) التفسير الكبير 50/1، 111، 283/28، ويوازن بالإنصاف 235/1.

(815) التفسير الكبير 45/1.

(816) التفسير الكبير 50/1.

obeikandl.com

عـدم الإعـراب". في حـين ذهـب الكـوفيـون إلى أنّ الإعـراب أصـل في الأسمـاء والأفعال معاً.[817]

3. رأى أنّ "أصل الإعراب أنْ يكون بالحركة"،[818] على حين ذهب الكوفيون إلى أنه يكون بالحرف والحركة.[819]
4. تابع البصريين في أن اشتقاق الاسم من السمو،[820] في إزاء رأي الكوفيين الذين يرونه مشتقاً من الوسم.[821]
5. مـال إلى رأي البصـريين في أن الفعـل وحـده يقتضـي رفـع الفاعـل ونصـب المفعول،[822] وهـو خـلاف رأي الكـوفيين الـذين يـرون أن عامـل النصـب في المفعـول هـو الفعـل والفاعـل جميعـاً، وخـالفهم هشـام بـن معاويـة (ت 209 هـ) والأحمر (ت 194 هـ) في هذا القول.[823]
6. وافق البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة.[824] وقد كان الكوفيون لا يجيزون ذلك.[825]
7. تابع البصريين في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء.[826] وهو خلاف رأي الكوفيين الذين يرونه مرفوعاً بالخبر، فالمبتدأ والخبر يترافعان على مذهبهم.[827]

---

(817) الإيضاح في علل النحو: ص77، وهمع الهوامع 44/1.
(818) التفسير الكبير 49/1.
(819) الإيضاح في علل النحو: ص72، والأشباه والنظائر 80/1.
(820) التفسير الكبير 108/1.
(821) الإنصاف 6/1.
(822) التفسير الكبير 54/1-55.
(823) الإنصاف 78/1.
(824) التفسير الكبير 40/2-41.
(825) الإنصاف 65/1.
(826) التفسير الكبير 172/16، 84/21، 35/31.
(827) الإنصاف 44/1.

obeikandl.com

8. وافق البصريين في أن عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية فعل مقدَّر يفسره الظاهر بعده[828] في حين ذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. وحكي عن أبي الحسن الأخفش من البصريين أنه مرفوع بالابتداء.[829]

9. وافق البصريين في أنَّ (نعم وبئس) فعلان.[830] خلافاً لرأي الكوفيين القائل بأنهما اسمان.[831]

10. وافق البصريين في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به،[832] في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك.[833]

11. وافق البصريين في أن (رُبَّ) حرف جر،[834] وهو بهذا يخالف الكوفيين القائلين باسمية (ربّ).[835]

12. وافق البصريين في أن وزن أشياء: (لفعاء)،[836] ورأي الكوفيين أنه (أفعاء) ووافقهم الأخفش الأوسط في هذا.[837]

13. وافق البصريين في عدم جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، في حين أجاز ذلك الكوفيون.[838] ولكنه عرض المسألة بشكل يحتاج إلى توضيح،

---

(828) التفسير الكبير 57/1، 227/15.
(829) الإنصاف 615/2.
(830) التفسير الكبير 182/3، 10/15.
(831) الإنصاف 97/1.
(832) التفسير الكبير 206/13.
(833) الإنصاف 427/2.
(834) التفسير الكبير 152/19، 130/28.
(835) الإنصاف 832/2.
(836) التفسير الكبير 105/12.
(837) الإنصاف 812/2.
(838) الإنصاف 493/2، وشرح الرضي على الكافية 107/1.

obeikandl.com

إذ قال: (839) "قال سيبويه: السبب الواحد لا يمنع من الصرف، خلافاً للكوفيين. حجة سيبويه أن المقتضي للصرف قائم وهو الاسمية، والسببان أقوى من الواحد. فعند حصول السبب الواحد، وجب البقاء على الأصل".

ثم ذكر الرازي أن الكوفيين احتجوا لرأيهم بقول الشاعر:

وما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مجمعِ (840)

فظاهر كلامه أن الكوفيين يجيزون المنع من الصرف لسبب واحد في كل حال، ولكن الذي يدلّ عليه البحث أن السبب الواحد لا يمنع من الصرف باتفاق النحاة، (841) وإنما الخلاف هنا حول منع صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، إذ جوّز الكوفيون ذلك مستشهدين بهذا البيت وغيره، في حين لم يجوزه البصريون.

14. وافق البصريين في أن الجار والمجرور في (بسم الله الرحمن الرحيم) متعلقان باسم محذوف، إلا أنه خالفهم في أنَّ هذا الاسم متأخر عن الجار والمجرور لا متقدم عليهما. (842) في حين ذهب الكوفيون إلى أنهما متعلقان بفعل محذوف. (843)

ب- مع الكوفيين: أما المسائل التي وافق فيها الكوفيين فهي:

1. لا أثرَ لـ(إنَّ) في رفع الخبر، بل هو باقٍ على أصله، (844) في حين ذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر. (845)

---

(839) التفسير الكبير 52/1.

(840) البيت لعباس بن مرداس، ينظر ديوانه: ص84.

(841) الأشباه والنظائر 30/2.

(842) التفسير الكبير 102/1.

(843) النحاس: إعراب القرآن 116/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 31/1.

(844) التفسير الكبير 36/2، 52/12.

(845) الإنصاف 176/1.

obeikandl.com

2. رجح رأي الفراء في مسألة العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، [846] على رأي البصريين الذي لا يجوّز ذلك.[847]

3. وافق الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، [848] في حين لم يجوّز ذلك البصريون.[849]

4. مال إلى رأي الكوفيين في أنّ أصل: (اللهم) يا اللّه أمَّ بخيرٍ، [850] ولذا فالميم ليست عوضاً عن حرف النداء، كما ذهب إلى ذلك البصريون.[851]

5. مال إلى رأي الكوفيين في أنّ أفْعَل التعجب في قولنا: (ما أفعله) اسم، [852] وليست بفعل، على ما ذهب إليه البصريون.[853]

6. مال إلى رأي الكوفيين في جواز إعمال العامل الأبعد في مسألة التنازع.[854] ويلاحظ أنه حكى الخلاف في المسألة بحكم (الجواز)، في حين حكاه صاحب الإنصاف بحكم (الأولوية)، وهو: أنّ إعمال الأول أولى من الثاني.[855].

7. وافق الكوفيين في أنّ الأداة (أو) قد يأتي بمعنى الواو وبل، [856] في حين لم يُجزْ ذلك البصريون.[857]

---

(846) التفسير الكبير 52/12، وينظر: معاني القرآن 310/1.
(847) الإنصاف 185/1.
(848) التفسير الكبير 163/9-164.
(849) الإنصاف 463/2.
(850) التفسير الكبير 2/8-3، ولوامع البينات: ص121.
(851) الإنصاف 341/1.
(852) التفسير الكبير 29/5-31.
(853) الإنصاف 126/1.
(854) التفسير الكبير 110/30-111.
(855) الإنصاف 463/2.
(856) التفسير الكبير 78/2، 128/3.
(857) الإنصاف 478/2.

obeikandl.com

8. مال إلى رأي الكوفيين ومن وافقهم في أنَّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على ما هو عليه، إما بتأويل يقبله الكلام، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو عندهم شاذ.(858) فعند تفسيره لقوله تعالى: (إذ تبرَّأَ الذين اتُّبِعوا من الذين اتَّبَعوا ورأوُا العذابَ وتقطَّعتْ بهمُ الأسبابُ)(859) قال:(860) "الباء في قوله: (بهم الأسباب) بمعنى: (عن)، كقوله تعالى: (فاسْألْ بهِ خبيراً)(861) أي: عنه،". وعند تفسيره لقوله تعالى: (وبالأسحارِ هُمْ يستغفرون)(862) تساءل عن سبب مجيء الباء هنا للظرف مع أنها ليست له؟ ثم أجاب بقوله:(863) "قال بعض النحاة: إنّ حروف الجر ينوب بعضها مناب بعض، يقال في الظرف: خرجت لعشرٍ بقين، وبالليل، وفي شهر رمضان، فيستعمل اللام والباء وفي. وكذلك في المكان تقوم: أقمت بالمدينة كذا، وفيها، ورأيته ببلدة كذا، وفيها". ثم شرح مسألة التناوب.

9. وافق الكوفيين في جواز حذف الاسم الموصول وبقاء صلته. فعند تفسيره لقوله تعالى: (فقدِ استمسكَ بالعروةِ الوثقى لا انفصامَ لها) قال:(864) "قال النحويون: نظم الآية: بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها. والعرب تضمر (التي) و(الذي) و(مَنْ) وتكتفي بصلاتها منها". في حين لم يُجزْ ذلك البصريون إلاّ الأخفش.(865)

---

(858) ينظر: الجنى الداني: ص108-109، ومغني اللبيب 118/1، ومحمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ص11-12.

(859) البقرة: 166.

(860) التفسير الكبير 211/4.

(861) الفرقان: 59.

(862) الذاريات: 18.

(863) التفسير الكبير 203/28.

(864) التفسير الكبير 16/7.

(865) مغني اللبيب 692/2، وينظر: محيي الدين توفيق: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ص326.

obeikandl.com

10. وافق الكوفيين في جواز قيام الجملة مقام الفاعل، ذلك أن "الفاعل عند البصريين لا يكون إلا مفرداً، ولا تصحُّ الجملة مكانه، ولذلك يقولون في قوله تعالى: (ثمَّ بدا لهم من بعدِ ما رأوُا الآياتِ ليَسْجُنُنَّهُ)[866] إنّ فاعل (بدا) هو البداء الذي دلَّ عليه الفعل؛ لأن الفعل دالٌّ على مصدر، وعند الكوفيين تصحُّ الجملة أن تقوم مقام الفاعل".[867] فاختار الرازي جواز وقوع الفاعل جملة، لكن أورد موقف النحاة من هذه المسألة بألفاظ مُشعرة بالإجماع على المنع،[868] بينما خالف في ذلك غير واحد من الكوفيين، فذهب هشام بن معاوية، وثعلب (ت291هـ) إلى الجواز مطلقاً، أما الفراء فقد فصّل في المسألة، فقال: إنْ كان الفعل قلبياً، ووجد معلّق عن العمل، نحو: علم هل قصد عمرو، صحَّ وإلاّ فلا.[869] ولعل الرازي لم يقف على رأي الكوفيين في هذه المسألة، أو أنه تساهل في إطلاق لفظ الاتفاق.

ج- ما لم يرجح فيه: تلقانا في التفسير مسائل خلافية بين المدرستين يعرضها الرازي من غير ترجيح لرأي على آخر فيها. وهذه المسائل هي:

1. عرض الخلاف في تعيين جواب الشرط في قوله تعالى: (فلما أسلما وتلَّهُ للجبينِ وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صدّقْتَ الرُّؤيا)[870] إذ ذهب البصريون إلى أن جواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون إلى أن الجواب هو قوله: (وناديناه أن يا إبراهيم).[871]

---

(866) يوسف: 35.

(867) الاسكافي: درّة التنزيل وغرة التأويل: ص17.

(868) التفسير الكبير 33/1، 133/18.

(869) مغني اللبيب 478/2،448. والتجويز هو ظاهر كلام سيبويه، ينظر: الكتاب 110/3، وقد فهم ابن ولاّد (ت332هـ) والنحاس (ت338هـ) ذلك من كلام سيبويه. ينظر:الانتصار لسيبويه على المبرّد: ص186-187، وإعراب القرآن 654/3-655.

(870) الصافات: 103-105.

(871) التفسير الكبير 157/26، ويقارن بالبيان في غريب إعراب القرآن 307/2.

2. وعرض الخلاف في مسألة بناء الظرف إذا أُضيف إلى الفعل المضارع، [872] فذكر أنّ الكوفيين يجيزون ذلك، ويمنعه البصريون إلا إذا أُضيف إلى مبني، أما الفعل المضارع فهو معرب، والإضافة إليه لا توجب البناء عندهم. [873]

3. وعرض الخلاف بين البصريين والفراء في الكاف في (أرأيتك) فالبصريون يقولون: إنّها حرف خطاب لا محل له من الإعراب، والفراء يقول: إنها واجبة مفتقر إليها، وهي لفظ منصوب ومعناها معنى مرفوع. [874]

4. وعرض للخلاف في تقدير المحذوف في قوله تعالى: (يُبيِّنُ اللّهُ لكم أنْ تضِلُّوا): [875] هو المضاف كما قال البصريون، والتقدير: يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، أم حرف النفي كما قال الكوفيون، والتقدير: يبين الله لكم لئلا تضلوا؟ [876]

5. وعرض للخلاف في أصل (مهما) فذكر أن الخليل والبصريين يذهبون إلى أنَّ أصلها (ما ما)، ثم أبدلوا ألف (ما) الأولى هاء كراهة تكرار اللفظ، في حين ذهب الكسائي إلى أنّ أصلها (مه) دخلت عليها (ما) التي للجزاء. [877]

6. وعرض للخلاف في جواز نيابة الألف واللام عن الضمير، فذهب الكوفيون إلى جوازه في نحو قوله تعالى: (جنّاتِ عدنٍ مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ) [878] إذ التقدير عندهم: مفتحة لهم أبوابها، أما البصريون فإنهم يحملون الآية على الحذف، والتقدير:مفتحة لهم الأبواب منها.

---

(872) التفسير الكبير 138/12، 86/31.
(873) النحاس: إعراب القرآن 533/1-534، والبيان: 311/1.
(874) التفسير الكبير 222/12، ويوازن بالبيان 321/1، وينظر: ابن الأنباري/الإنصاف: ص335.
(875) النساء: 176.
(876) التفسير االكبير 121/11، ويوازن بإعراب القرآن للنحاس 477/1، والبيان 281/1.
(877) التفسير الكبير 216/14-217، ويوازن بالجنى الداني: ص552.
(878) ص: 50.

obeikandl.com

د- **أُسس الترجيح:** إنّ انتقاء الرازي من المسائل الخلافية مبني على أُسس وأدلة، فهو ليس عشوائياً أو قائماً على هوىً وميل ذاتي. ومن هذه الأُسس:

1. مراعاة النظم القرآني: فقد راعى الرازي في مواضع من ترجيحه للآراء النحوية بين البصريين والكوفيين النظم القرآني، فاتخذه أساساً من أسس هذا الترجيح. فعند تفسيره لقوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعملَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون).(879) عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في سبب مجيء كلمة (والصابئون) مرفوعة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه "ارتفع الصابئون بالابتداء على نية التأخير"،(880) في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ كلمة (والصابئون) معطوفة على اسم (إنَّ). فرجح الرازي رأيهم منتقياً رأي الفراء في خصوص هذه المسألة وهو جواز العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، إذا كان اسمها ممّا لا تظهر عليه علامات الإعراب.(881) ثم بيّن سبب هذا الاختيار، وهو أنه موافق لنظم القرآن وملائم لنسق الآية، بحيث لا يُحتاج معه إلى تفكيك نظمها بالتأويل. فقال(882) ناقداً على البصريين رأيهم: "الذي قالوه يقتضي أنّ كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم. وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى". وكلامه هذا معبّر عن منهجه في نحو القرآن، إذ هو لا يلتفت إلى تمحلات النحاة التي قد تُفرط عقد النظم القرآني في طائفة من تأويلاتهم النحوية.

---

(879) المائدة: 69.

(880) التفسير الكبير 51/12، وينظر: الكتاب 155/2.

(881) معاني القرآن 310/1.

(882) التفسير الكبير 52/12.

obeikandl.com

2. تقديم القراءات القرآنية في الأغلب على ما يخالفها من السماع: فقد وافق الكوفيين في جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور؛ [883] وذلك لورود هذا الحكم في قراءة حمزة بجرّ الأرحام في قوله تعالى: واتقوا اللّهَ الذي تساءَلون بهِ والأرحامَ.[884] وحمزة أحد القراء السبعة المشهورين، الذين يُعتدُّ بقراءاتهم.

3. الاعتداد بالمسموع عن العرب: ومن أُسس الترجيح عند الرازي الاعتداد بالمسموع عن العرب، فهو يختار جواز تقديم الخبر على المبتدأ، موافقاً في ذلك البصريين، ومما استند إليه في هذا ما رواه سيبويه من قولهم: (تميميٌّ أنا) و (مشنوءٌ مَنْ يشنؤك).[885] فهذا مما يُعتدُّ به، ويُصار إليه. ووافق الكوفيين في جواز حذف الاسم الموصول وبقاء صلته، محتجاً بأن "العرب تضمر (التي) و (الذي) و (مَنْ) وتكتفي بصلاتها منها".[886] وهو أساس نقلي له اعتباره أيضاً؛ ولهذا اتخذه الرازي حجة في جواز هذه المسألة التي ذهب إليها الكوفيون.

خامساً: مذهبه النحوي

بعدما تقدم في الفصول السابقة بعامة وهذا الفصل بخاصة، قد يسأل سائل: ما مذهب الرازي النحوي؟ وهل ارتضى أن يسلك نفسه في عداد مدرسة معينة، أم لا؟ الحقّ أنّ هذا الأمر يحتاج إلى شيء غير قليل من التأمل في كلامه، والاستنتاج منه، بردِّ بعضه على بعض. ولهذا لا بد من البحث في عدّة أمور يمكن إجمالها في أربع مسائل هي:[887] موقفه من المسائل الخلافية، والأُسس التي

---

(883) التفسير الكبير 9/163-164.

(884) النساء: 1.

(885) التفسير الكبير 2/40-41، وينظر: الكتاب 2/127.

(886) التفسير الكبير 7/16.

(887) ينظر في هذه الأمور: فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ص319.

obeikandl.com

اعتمدها في البحث، المصطلحات التي استعملها، وانتسابه النحوي، أي: مع مَنْ يَعُدُّ نفسه؟ أما المسألتان الأولى والثانية فلا حاجة إلى تكرار الكلام فيهما من جديد إذ قد تقدم بحث موقفه من الخلاف النحوي، ورأينا هناك أن موقفه كان يتسم بالانتقاء من المسائل المختلف فيها، مع ميل واضح إلى البصريين. كما تقدم الكلام على الأسس التي اعتمدها في بحثه، إذ وضحت صورة هذه الأسس عند كلامي على أصول النحو في التفسير، فظهر فيها أنه يعتدُّ بالسماع كثيراً ولا يقدم القياس عليه، وكذلك لا يقيس على القليل والنادر. وهو بهذا يوافق البصريين في منهجهم وأسسهم التي يتبعونها.

سادساً: مصطلحات الرازي النحوية

لم يقتصر الخلاف بين المدرستين على تجويز استعمال معين أو منعه، بل تعدى ذلك إلى الخلاف في المصطلح النحوي، وقد "كان الخلاف كبيراً بين الفريقين، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أنَّ هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي".(888)

وعند دراستي لمصطلحات الرازي تبين لي أنها بصرية إلا قليلاً منها. فهو مثلاً يذهب إلى أنَّ المفاعيل خمسة،(889) في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ (الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما مشبه بالمفعول".(890) وبذلك اقتصروا من المصطلحات الخاصة بالمفاعيل على

(888) القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ص156.
(889) التفسير الكبير 54/1.
(890) همع الهوامع 8/3.

obeikandl.com

واحد منها، وما عداه فهو مشبه به. وهو يستعمل مصطلح (عطف البيان)،[891] وهو باب لم يُترجم له الكوفيون، ولهذا لم يستعملوا هذا المصطلح.[892]

ولعل أظهر ما يدل على اتباعه للمصطلح البصري هو تفريقه بين ألقاب الإعراب والبناء، واستعمالها على أساس هذا التفريق، إذ قال:[893] "الحركات الثلاث مع السكون إنْ كانت إعرابية سُمّيت: بالرفع، والنصب، والجر أو الخفض، والجزم، وإنْ كانت بنائية سُمّيت: بالفتح والضَّم والكسر والوقف» كما فعل البصريون ذلك، إذ ذهبوا إلى أنّ الرفع والنصب والجر والجزم علامات للإعراب، وإنّ الضمّ والفتح والكسر والوقف علامات للبناء. وخالفهم في ذلك الكوفيون، إذ عكسوا هذه الألقاب".[894]

وحين خالف قُطرب بن المستنير أصحابه البصريين في ذلك،[895] نقد عليه الرازي رأيه هذا، فقال:[896] "ذهب قطرب إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية، والباقون خالفوه، وهذا الخلاف لفظي، فإن المراد من التماثل إنْ كان هو التماثل في الماهية، فالحسُّ يشهد بأن الأمر كذلك، وإنْ كان المراد حصول التماثل في كونها مستحقة بحسب العوامل المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك".

ومصطلحاته الكوفية في الواقع قليلة ولم يتكرر استعمالها كثيراً، وهي: الخفض،[897] والترجمة،[898] والكناية،[899] والجحد،[900] والصلة،[901] وواو الصرف،[902] ويقابلها عند البصريين: الجرُّ، والبدل،

(891) التفسير الكبير 94/12، 16/15.
(892) الأشباه والنظائر 99/2.
(893) التفسير الكبير 47/1.
(894) شرح ابن يعيش 72/1.
(895) همع الهوامع 61/1.
(896) التفسير الكبير 47/1.
(897) التفسير الكبير 95/9.
(898) التفسير الكبير 317/29.

والضمير، والنفي، والزيادة، وواو المعية، على الترتيب. ويلحظ أن الرازي ربما ذكر المصطلح البصري وإلى جانبه الكوفي، وربّما ذكر غير ذلك من المصطلحات كما في هذين المثالين:

أ- عند تفسيره لقوله تعالى: (ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)[903] قال: [904] "(هو) في قوله: (هو خيراً لهم) يسمّيه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً". وهذه التسمية معروفة لدى الكوفيين على نحو ما نجد في معاني القرآن للفراء. [905]

ب- وقال [906] عن حرف الباء في (أعوذ بالله): "البصريون يُسمونه باء الإلصاق، والكوفيون يسمونه باء الآلة، ويسميه قوم باء التضمين". فيلحظ هنا أنه أورد مصطلحاً ثالثاً ونسبه إلى قوم، ولم يبين مَنْ هم هؤلاء القوم. ويلحظ كذلك أنه لم يعلّق على تسمية البصريين هذه الباء بباء الإلصاق، بل اختار هذا القول.[907] مع أنّ الظاهر أنها ليست كذلك، بل هي للاستعانة. [908]

وقبل أنْ أُنهي كلامي على مصطلحات الرازي النحوية أودُّ الإشارة إلى أمر، وإنْ لم يكن له وشيجة بالخلاف النحوي، إلاّ أنه متعلق بالمصطلح النحوي،

---

(899) التفسير الكبير 167/10، 194/12، 148/13.
(900) التفسير الكبير 218/3.
(901) التفسير الكبير 62/9.
(902) التفسير الكبير 19/9.
(903) آل عمران: 180.
(904) التفسير الكبير 113/9.
(905) 299/3، وهمع الهوامع 235/1.
(906) التفسير الكبير 97/1.
(907) نفسه.
(908) مال قسم من النحاة إلى تسمية باء الاستعانة إذا دخلت على أسماء الله تعالى بباء السببية. ينظر: الجنى الداني: ص103.

obeikandl.com

فرأيت أنْ أبحثه هنا، وهو: إن الرازي يفرّق بين دلالة المصطلح النحوي عند النحاة ودلالته عند الأصوليين، كقوله:[909] "إذا قلنا في النحو: فعل وفاعل، فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول؛ لأنا نقول: مات زيد، وهو لم يفعل، ونقول من طريق النحو: مات: فعل، وزيد: فاعل، بل المراد ان الفعل: لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان معين[910] فإذا صرّحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له، فذلك هو الفاعل، ومعلوم أن قولنا: حصل المصدر له، أعمُّ من قولنا: حصل بإيجاده واختياره". وهو بهذا يشير إلى الخلاف في هذا المصطلح بين الأصوليين الذين يعدّون (زيداً) ليس فاعلاً على الحقيقة لـ(مات)، وإنما ذلك على طريق المجاز، وبين النحاة الذين يعدّونه فاعلاً دون الالتفات إلى حقيقة أو مجاز. وإنْ كان بعض النحاة وهو ابن السراج (ت 316 هـ) يرى أنّ زيداً مفعول به في الحقيقة.[911]

وأما المسألة الأخرى التي سأقف عندها فهي: هل نسب الرازي نفسه إلى مدرسة معينة؟

والجواب إني لم أصل من خلال دراستي لتفسير الرازي، واطلاعي على عدد من كتبه الأخرى، إلى قول له يوضح فيه تسمية مذهبه النحوي من قريب أو بعيد، كإطلاقه مثلاً لفظة (أصحابنا) على أحد الفريقين: البصري أو الكوفي. فهو إذاً لا يربط آراءه النحوية بمدرسة معينة.

بعد كل ما تقدم يتضح لنا أن الرازي اعتمد على الانتقاء من آراء المدرستين، مع ميل واضح للمدرسة البصرية. وهذا المنهج الانتقائي قديم يرجع إلى القرن الثالث الهجري، والسبب في ظهوره أن قسماً من النحاة قد تلمذوا لشيوخ من

---

(909) التفسير الكبير 55/1.
(910) في الأصل: (غير معين).
(911) ابن السراج: الأصول 82/1.

obeikandl.com

كلتا المدرستين فجمعوا بين منهج المدرستين في البحث، فابن كيسان (ت 299 هـ) مثلاً "كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب".(912)

وكذلك كان غير واحد من شيوخ الزجاجي (ت 337 هـ) إذ جمعوا بين الدرس النحوي البصري والدرس النحوي الكوفي، فأفادوا من المدرستين، ودرسوا على وفق المنهجين. ويحدثنا الزجاجي عن ذلك بقوله:(913) "ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين". وبهذا ظهر مذهب ثالث جديد يقوم على الانتقاء من آراء المدرستين، وكان لهذا المنهج أعلامه من النحاة البارزين، وقد عقد ابن النديم (ت 438 هـ) في كتابه الفهرست باباً في "أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممّن خلط المذهبين"(914) ذكر فيه النحاة الذين جمعوا المذهبين. وقد قيل إنّ هؤلاء النحاة الذين كان منهجهم يقوم على الانتقاء قد كوّنوا ما يُسمّى: بالمدرسة البغدادية.(915) وهم يعنون بهذا وجود مدرسة ثالثة إزاء مدرستي البصرة والكوفة.(916) وأنكر بعض الباحثين المعاصرين أن يكون هناك مدرسة بهذا الاسم.(917)

---

(912) ياقوت: معجم الأدباء 137/17.

(913) الإيضاح: ص79، وينظر: المدارس النحوية: ص246.

(914) الفهرست: ص77.

(915) أشار ابن جني إلى ما سماهم بـ(البغداديين). ينظر: الخصائص 137/1، 199، 9/2، 54، 204/3.

(916) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي 221/2، وأحمد أمين: ضحى الإسلام 298/2.

(917) المخزومي: الدرس النحوي في بغداد: ص186-223.

obeikandl.com